TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/39(2)/12
17 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون ، الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ اذار/مارس ١٩٩٣
البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت

استعراض أنشطة الاونكتاد في ميدان التعاون التقني في افريقيا

تقرير من الامين العام للاونكتاد

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٧	١
أولا -	استعراض أنشطة التعاون التقني	٨ - ٤٧	٣
ألف -	التجارة الدولية	١١ - ١٧	٥
باء -	دعم القطاع المالي	١٨ - ٣٠	٦
جيم -	السلع الأساسية	٣١ - ٣٠	٨
دال -	ادارة البيانات	٣١ - ٣٣	١٠
هاء -	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .	٣٤ - ٣٥	١١
واو -	النقل والمرور العابر (الترانزيت) والمواصلات	٣٦ - ٤٥	١١
زاي -	تنمية الموارد البشرية	٤٦ - ٤٧	١٤
ثانيا -	المجالات التي تتطلب مزيدا من التركيز والاهتمام	٤٨ - ٦٦	١٥
ألف -	دعم برامج التكيف الهيكلي وغيرها من برامج الاصلاح	٤٩ - ٥٣	١٥
باء -	التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي	٥٣ - ٥٤	١٦
جيم -	تنمية الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات	٥٥ - ٥٦	١٧
دال -	تنويع الانتاج والتجارة	٥٧ - ٥٨	١٧
هاء -	الاستثمارات الأجنبية	٥٩ - ٦٠	١٨
واو -	دعم قطاع المشاريع التجارية	٦١ - ٦٢	١٩
زاي -	برامج التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية ذات الصلة	٦٣ - ٦٦	١٩
ثالثا -	الموارد اللازمة لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا في المستقبل	٦٧ - ٧٣	٢١

مسح لنوعية وجدوى منشورات الاونكتاد ولمستخدميها النهائيين

تسعى أمانة الاونكتاد ، في سياق أنشطة تقييم البرامج لديها واستجابة لطلب حكومي دولي ، إلى معرفة آراء المستخدمين النهائيين كيما تتوفر لها بيانات أساسية لتقييم نوعية وجدوى وفعالية أشياء منها تقارير البحوث والمنشورات لديها . ولما كان نجاح هذه العملية يتوقف بصفة حاسمة على نسبة وافية من الردود ، فسوف نكون لكم ممتنين لو اتسع وقتكم للاجابة على الاسئلة الواردة أدناه وتقديم ما يعن لكم من تعليقات بشأن الوثيقة الراهنة .

١ - عنوان أو رقم الوثيقة الرمزي .....

٢ - متى استلمتم الوثيقة ؟ .....

٣ - كيف استلمتم الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو أكثر)

[ ] عن طريق بعثة دائمة لدى الامم المتحدة
[ ] من مكتب وزاري أو حكومي
[ ] من أمانة الاونكتاد مباشرة
[ ] بالاشتراك في اجتماع حكومي دولي للأمم المتحدة/الاونكتاد
[ ] بالاشتراك في دورة تدريبية أو حلقة دراسية تحت رعاية الامم المتحدة/ الاونكتاد
[ ] من متاجر بيع كتب الامم المتحدة
[ ] عن طريق المكتبات الجامعية
[ ] بطلب منكم
[ ] بمبادرة من الاونكتاد
[ ] عن طريق آخر (يرجى التحديد)
.....
.....
.....

٤ - ما هي الاغراض الرئيسية التي تستخدمون فيها الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو اكثر)

[ ] إعداد السياسة العامة
[ ] التحليل والبحث
[ ] التشريع
[ ] المعلومات المرجعية
[ ] التعليم والتدريب
[ ] الادارة
[ ] اغراض اخرى (يرجى التحديد)
.....
.....

٥ - ما هي الدرجة التي تقدرونها للوثيقة من حيث :

جدواها في عملكم (يرجى وضع اشارة في مربع واحد)

[ ] مفيدة للغاية ؛ [ ] مفيدة جدا ؛ [ ] مفيدة ؛
[ ] فائدة هامشية ؛ [ ] غير مفيدة .

نوعيتها من حيث الجوانب التالية (يرجى وضع اشارة في كل حالة)

	فائقة	ممتازة	جيدة	ملائمة	هزيلة
العرض وسهولة					
القراءة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
أصالة الأفكار	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
غزارة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
حداثة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
الدقة التقنية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
نوعية التحليل ،					
بما في ذلك					
الموضوعية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
صحة الاستنتاجات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
وضوح التوصيات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
شمول التغطية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

٦ - ملاحظات أخرى (ان كانت لديكم).....
.....
.....
.....

وأخيرا نكون لكم ممتنين لو تفضلتم بتزويدنا بالمعلومات التالية عنكم :
الاسم .....المهنة/اللقب الوظيفي .....
العنوان .....

ولن تخرج اجابتكم عن دائرة الاستعمال الداخلي وستعامل بسرية . ونشكركم على تعاونكم .

ويرجى ارسال الاستبيان على العنوان التالي :

PROGRAME CO-ORDINATION AND EVALUATION UNIT
EXECUTIVE DIRECTION AND MANAGEMENT
UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
PALAIS DES NATIONS
CH-1211 GENEVA 10

- - - - -

مقدمة

١ - عندما ناقش مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ، طلب استعراضا لأنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني في أفريقيا . وطلب المجلس كذلك إلى أمانة الأونكتاد أن تضمن استجابة تلك الأنشطة لاحتياجات البلدان الأفريقية ، في اطار البرنامج الجديد .

٢ - وتشمل أنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني في أفريقيا طائفة كبيرة من المجالات . وجرى تكييف بعض هذه الأنشطة ، التي تقررت قبل اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد ، بحيث تفي بهذه الاحتياجات الجديدة . وينسجم برنامج الأونكتاد للتعاون التقني في أفريقيا اجمالا مع مقتضيات البرنامجين ، التي تدخل في مجال اختصاص الأونكتاد .

٣ - وفي الوقت نفسه ، هناك عدد من الحقائق الجديدة الآخذة في الظهور في أفريقيا سيتعين على برامج الأونكتاد للتعاون التقني أن تأخذها في حسبانها ، وأهمها هي القبول بوجه عام بضرورة اصلاح السياسات . وتضطلع بلدان كثيرة ببرامج واسعة للتكيف الهيكلي ، وبدأ بعض منها يتحرك صوب المرحلة الثانية من الاصلاح ، أي برامج التكيف القطاعية . وتتسم برامج التكيف القطاعية عادة بأنها أكثر تعقدا من حيث النطاق وتتطلب زيادة انتشار المشاركة التقنية .

٤ - ومن ناحية أخرى ، تجدد الاهتمام بامكانات مساهمة التكامل والتعاون الاقليميين في أفريقيا في عملية التنمية . ورغم أن نتائج المحاولات التي بذلت في الماضي في هذا الصدد كانت مخيبة للأمل ، تعتبر البلدان الأفريقية التعاون والتكامل الاقليميين أداة هامة للتنمية في أفريقيا . وفضلا عن ذلك ، تخلى شركاء هذه البلدان في التنمية عن بعض تحفظاتهم القديمة ، وهم أكثر استعدادا في الوقت الراهن لتقصي الاسهام المحتمل للنهج الاقليمية للتنمية .

٥ - وتنشأ عن النهج الجديد للادارة الاقتصادية في أفريقيا ، الذي ينطوي على سياسات سوقية التوجه ، امكانيات لزيادة تقارب السياسات التي تتبعها البلدان الأفريقية ، وفي الوقت نفسه ، يسهل تجدد الاهتمام بالتعاون الاقليمي مضاعفة الجهود الرامية إلى تنسيق السياسات . ويتيح هذان التطوران امكانية لوجود منظور ثالث ومجال محتمل للمساعدة ، أي تحقيق تناسق السياسات وتعزيز المؤسسات الاقليمية .

٦ - والغرض من هذا الاستعراض هو الربط بين برامج الأونكتاد للتعاون التقني والظروف المتغيرة في أفريقيا ، واستبانة كيف يمكنها أن تستجيب بشكل أوفى ، من خلال تغيير مجالات التركيز أو توفير توجيهات جديدة وبدعم من كل من البلدان الافريقية والجهات المانحة الدولية ، لاحتياجات أفريقيا الناشئة ، والتي تنعكس ، في البرنامج الجديد لأفريقيا وغيره . ورغم أن أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في أفريقيا تتجاوز قضايا التكامل الاقليمية ، يتخذ هذا الاستعراض في نواح عديدة الوثيقة TD/B/39(2)/11 ، التي تتناول قضايا التكامل في أفريقيا ، كنقطة انطلاقة .

٧ - ويقدم الفصل الأول من هذا التقرير استعراضا عاما لأنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني في أفريقيا في السنوات الأخيرة . وتناقش فيه أهم مجالات عمل الأونكتاد بايجاز ، مع بعض الاشارات الأولية لمشاريع جرى تحديدها بالفعل للمستقبل . ويصف الفصل الثاني بعض القضايا التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان لدى تخطيط برامج التعاون التقني لهذه المنطقة ، مع بعض المقترحات بشأن توجهات محتملة جديدة للأونكتاد . ويعالج الفصل الثالث مسألة الموارد المالية المتاحة للوفاء بهذه الاحتياجات .

أولا - استعراض أنشطة التعاون التقني

٨ - بلغ مجموع ما أنفقه الأونكتاد على أنشطة التعاون التقني في أفريقيا ٥٣,٥ مليون دولار أمريكي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١ (انظر الجدول) . ومثل ذلك ٦١ في المائة من اجمالي الانفاق في جميع المناطق .

٩ - وكان النقل البحري والنقل المتعدد الوسائط وأقل البلدان نموا وادارة البيانات أهم مجالات النشاط ، إذ مثلت ٣٨,٦ في المائة و٣٠,٣ في المائة و٧١,١ في المائة على التوالي من انفاق الأونكتاد في ميدان التعاون التقني في أفريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ . وجاءت بعد ذلك في ترتيب الأهمية الأنشطة المتعلقة بالموارد من أجل التنمية (١٠,١ في المائة) ، والتجارة الدولية (١٠,٥ في المائة) ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٦,٨ في المائة) ، والسلع الأساسية (٥,٤ في المائة) .

١٠ - ويقدم بقية هذا الفرع وصفا لأهم أنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني في أفريقيا ، مع التركيز على التطورات الأخيرة[(١)] . ولا تطابق مجالات النشاط المحددة في هذه النظرة المجملة تلك الواردة في الجدول بكل دقة .

نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا[1] ، ١٩٨٦-١٩٩١[2]

(بآلاف الدولارات وبالنسب المئوية)

مجال النشاط	برنامج الأمم المتحدة الانمائي المبلغ (بآلاف الدولارات)	في المائة	الصناديق الاستئمانية المبلغ (بآلاف الدولارات)	في المائة	البرنامج العادي المبلغ (بآلاف الدولارات)	في المائة	المجموع المبلغ (بآلاف الدولارات)	في المائة
التجارة الدولية	٣ ٨٤١	٨,٥	١ ٥١٥	٢٥,٦	١٣٧	١٠,٢	٥ ٤٩٣	١٠,٥
الحمائية وامكانية الوصول الى الأسواق	٣٦٣	٠,٨	٥٩	١١,٠	–	٠,٠	٤٢٢	٠,٨
التكيف الهيكلي والتوسع التجاري	١,٠٨٤	٢,٤	١ ٢٦٦	٢١,٤	٥١	٣,٨	٢ ٤٠٢	٤,٦
النظام الدولي التجاري	١,٨٥٣	٤,١	٢٤	٠,٤	–	٠,٠		
التكنولوجيا	٣٦٠	٠,٨	١٦٦	٢,٨	٤٤	٣,٣	٥٧٠	١,١
أنشطة أخرى	١٨١	٠,٤	–	٠,٠	٤٢	٣,١	٢٢٣	٠,٤
الموارد اللازمة للتنمية	٤ ٦٠٩	١٠,٢	٦٧٥	١١,٤	–	٠,٠	٥ ٢٨٤	١٠,١
القضايا النقدية الدولية	٨٥٩	١,٩	٣٦	٠,٦	–	٠,٠	٨٩٤	١,٧
التمويل الانمائي	٢ ٥٢٠	٥,٦	٦٣٩	١٠,٨	–	٠,٠	٣ ١٧٠	٦,٠
التأمين	١ ١٧٥	٢,٦	–	٠,٠	–	٠,٠	١ ١٧٥	٢,٢
أنشطة أخرى	٤٥	٠,١	–	٠,٠	–	٠,٠	٤٥	٠,١

الجدول (تابع)

مجال النشاط	برنامج الأمم المتحدة الانمائي المبلغ (بآلاف الدولارات)	برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المائة	الصناديق الاستئمانية المبلغ (بآلاف الدولارات)	الصناديق الاستئمانية في المائة	البرنامج العادي المبلغ (بآلاف الدولارات)	البرنامج العادي في المائة	المجموع المبلغ (بآلاف الدولارات)	المجموع في المائة
السلع الأساسية	١ ٩٨٨	٤,٤	٧١٠	١٢,٠	١٤٧	١٠,٩	٢ ٨٤٥	٥,٤
ادارة البيانات	٧ ٢٣٠	١٦,٠	١ ٧٦٤	٢٩,٨	–	٠,٠	٨ ٩٩٣	١٧,١
التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٢ ٩٣٧	٦,٥	٢٣٧	٤,٠	٤١٠	٣٠,٤	٣ ٥٨٣	٦,٨
أقل البلدان نموا	١٠ ٣٠٣	٢٢,٨	٢٤٩	٤,٢	٥١	٣,٨	١٠ ٦٠٢	٢٠,٢
النقل البحري والنقل المتعدد الوسائط	١٤ ١٨٩	٣١,٤	٦٢١	١٠,٥	١٨٧	١٣,٩	١٤ ٩٩٧	٢٨,٦
الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات وأنشطة أخرى	٩٠	٠,٢	١٤٨	٢,٥	٤١٥	٣٠,٨	٦٥٣	١,٢
المجموع	٤٥ ١٨٧	١٠٠,٠	٥ ٩١٨	١٠٠,٠	١,٣٤٧	١٠٠,٠	٥٢ ٤٥٢	١٠٠,٠
نصيب أفريقيا من المجموع		٦٣,٠٪		٥٢,٢٪		٥٢,٣٪		٦١,٢٪

(١) بما في ذلك نصيب أفريقيا من نفقات المشاريع الاقاليمية .

(٢) لا تطابق هذه البيانات ما ورد من بيانات في الجدول الثالث في الوثيقة TD/B/WP/76/Add.1 ، بسبب فوارق في التغطية القطرية . والبيانات الواردة في هذا التقرير تشير إلى جميع البلدان الافريقية ، في حين أن البيانات الأخيرة مصنفة حسب التجمعات الجغرافية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، التي تدخل حسبها بلدان أفريقيا الشمالية تحت بند "الدول العربية" .

ألف - التجارة الدولية

١١ - تضمن جزء كبير من أنشطة الأونكتاد الأخيرة في هذا المجال دعم البلدان أثناء مفاوضات جولة أوروغواي . وشمل ما يتعلق بأفريقيا من أنشطة الأمانة في هذا المجال تنفيذ مشروع اقليمي والمشاركة في مشروع أقاليمي . وكان الغرض من المشروعين هو الارتقاء بالقدرات التفاوضية للبلدان الأفريقية المشتركة في المفاوضات ، وذلك بتوفير الدراسات والملخصات الاعلامية وغير ذلك من مواد التفاوض . وبرامج التدريب ، والحلقات الدراسية وحلقات التدارس . وعلى سبيل المثال ، فمن بين ٤٤ حلقة دراسية وطنية حول قضايا تتعلق بجولة أوروغواي عقدت ١٦ حلقة في أفريقيا . ومع اقتراب نهاية جولة أوروغواي ، أخذ برنامج الأنشطة هذا ينخفض بشدة .

١٢ - واستهل عدد من الدراسات في مجال الخدمات ، بدعم من فرنسا ، في كل من بنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ، والبلدان الأخرى المتعاونة مع الأونكتاد في هذا المجال هي تونس والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وموريشيوس . وهناك أيضا مشاريع تمت الموافقة عليها أو في سبيلها إلى ذلك لكل من غانا ومصر .

١٣ - وثمة مجال آخر قدم فيه الأونكتاد دعما للبلدان الأفريقية ، ألا وهو مساعدة البلدان الأفريقية على مؤازرة السياسات التجارية الجديدة وخلاف ذلك من الآثار المترتبة على برامج التكيف . والأهداف التي ترمي إليها تلك الأنشطة في ميدان التعاون التقني هي تحديد خيارات السياسة التجارية وصوغ سياسات الاستجابة السوقية التوجه لمواكبة تطور البيئة التجارية الدولية من خلال إجراء استعراضات للسياسات الوطنية . واستفاد كل من أوغندا والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا من هذا النوع من النشاط ، كما عمل خبراء استشاريون في السياسة التجارية في الميدان في أوغندا والرأس الأخضر وغانا في عام ١٩٩٣ . وفضلا عن ذلك ، استهل مشروع لتقدير العقبات التي تواجه تنويع التجارة في أقل البلدان نموا في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، حيث بدأت الأعمال الميدانية في بنن وموزامبيق والنيجر في المنطقة الأفريقية ، وذلك ضمن أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . وعرضت مقترحات على حكومتي مصر ونيجيريا بخصوص مشاريع يحتمل تنفيذها مستقبلا في مجال السياسة التجارية .

١٤ - وهناك مثال هام للتعاون فيما بين الوكالات في مجال التجارة في حالة نيجيريا . فبعد اجراء بعثة برمجة تحضيرية استجابة لطلب مقدم من السلطات النيجيرية إلى الأونكتاد للحصول على تعاون تقني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بدأ تنفيذ تعاون مشترك فيما بين الوكالات تضمن منظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومركز التجارة

الدولية ، والاونكتاد . ونوقش مع السلطات النيجيرية مشروع برنامج واسع النطاق لانشطة داعمة لقطاع التجارة ، وأدرج في البرنامج القطري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ .

١٥ - وتستهدف برامج الكمبيوتر عن تحليل الاسواق والقيود المفروضة على التجارة (سمارت) التي أعدت بالتعاون مع البنك الدولي ، مساعدة البلدان على التعرف على فرص في الاسواق وفئات المنتجات حيث يمكن أن تعود التغييرات في سياسات الشركاء التجاريين بأعظم فائدة . وقد اتيحت لعدة بلدان أفريقية .

١٦ - وإلى جانب الحاجة إلى صوغ سياسات ملائمة للاستجابة للوضع الجديد الناشئ عن السياسات المتزايدة التوجه السوقي ، تحتاج البلدان إلى مساعدة في مجال اصلاح المؤسسات العامة . وقدم دعم إلى كل من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الاخضر والسنغال وغامبيا وغانا ومدغشقر بواسطة دراسات تحليلية وتقديم مساعدة مباشرة للمؤسسات العامة ذات الصلة بالتجارة . ونظم أسبوع جمع بين حلقة تدارس وأعمال تجارية في المغرب ، في اطار تنشيط "التجارة بين الشرق والجنوب" . واشترك مسؤولون أفريقيون ضمن اطار مشابه لذلك في حلقات تدارس عملية للممثلين التجاريين والمستشارين الاقتصاديين من البلدان النامية المعتمدين لدى الاتحاد السوفياتي السابق . وساعد الاونكتاد كذلك البلدان الافريقية في معالجة المشاكل المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية . ويقدم المساعدة في هذا المجال أساسا من خلال حلقات دراسية وندوات وحلقات تدارس وطنية وبعثات استشارية . وزامبيا وغانا من بين أمثلة البلدان التي استفادت من المساعدة في صياغة تشريعات ذات صلة وأنشطة متابعة تدريبية .

١٧ - وتضمنت أنشطة الاونكتاد في أفريقيا في مجال نقل التكنولوجيا برنامجا للتدريب وحلقة دراسية وطنية في بوروندي ، وبعثات إلى السنغال والصومال وغامبيا ونيجيريا لتقدير احتياجات تلك البلدان من المساعدة التقنية ولتحديد مجالات التعاون المحتملة . وأعدت دراسة افرادية عن استخدام وتسويق نتائج البحث والتطوير لصالح مصر ، كما قدم تقرير إلى السلطات التونسية يحدد احتياجات تونس من نقل التكنولوجيا .

باء - <u>دعم القطاع المالي</u>

١٨ - أهم أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني تحت هذا العنوان هو مساعدة الحكومات في تحسين أنظمة ادارة الديون أو في انشائهما ، كي تتاح لها سرعة الحصول على المعلومات الفعلية عن وضع الديون الخارجية التي على البلد ، ويتضمن نظام

الأونكتاد لادارة الديون والتحليل المالي نظاما جاهزا للحاسبات الالكترونية يشكل العمود الفقري لهذه المساعدة . ويرد وصف البرنامج والتسهيلات التي يتيحها في الوثيقة TD/B/WP/76 ، الفقرات ٧٠-٧٤ . وقد استفاد عدد من البلدان الافريقية من النظام السالف الذكر ، واستفاد الكثير منها في هذا الصدد من خلال اعتمادات وفرها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، غير انه كانت هناك مساهمة كبيرة من خلال التمويل من المصادر الثنائية . وتدعم ايطاليا نشاطا له صلة بهذا الجانب ، ينطوي على توفير مساعدات للبلدان الافريقية في تنفيذ نتائج إعادة الجدولة الخاصة بنادي باريس .

١٩ - وتهدف أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتأمين إلى تحقيق ثلاثة أهداف فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية ، ألا وهي التغلب على العقبات الهيكلية والتقنية التي تواجه تطوير أسواق التأمين ، ورفع قدرة البلدان على الابقاء على التأمين إلى أقصى حد ممكن ، والحصول على أحكام وشروط منصفة في معاملاتها مع الأسواق الدولية لإعادة التأمين . وتتضمن الأنشطة المحددة في أفريقيا في اطار هذا البرنامج تقديم المساعدة لانشاء هيئة اشرافية تامة التجهيز وبرامج تدريب لموظفي الاشراف في زمبابوي ، وتقديم المساعدة لمركز تدريب اقليمي لشرق وجنوب افريقيا في زامبيا . وفضلا عن ذلك ، عقدت حلقة تدارس في المغرب لاعادة تقدير أسواق التأمين الافريقية ، اشترك فيها ممثلون عن ٣٥ من البلدان الافريقية ، كما أتاح اجتماع خاص تبادل اعادة التأمين عقد في زمبابوي فرصة لشركات أفريقية لاعادة التأمين لتبادل الأعمال .

٢٠ - واستتبعت غالبية برامج التكيف الهيكلي في أفريقيا اجراءات شديدة لتقييد الائتمان وخفض التضخم ، علاوة على تخفيضات ضخمة في قيمة العملات . وكشفت هذه التطورات جوانب ضعف خطيرة في القطاع المالي في كثير من البلدان الافريقية . وتضمنت أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني دعم برنامج غانا لتكييف القطاع المالي . واشتمل المشروع على تقديم مساعدة لإعادة هيكلة الحوافظ المالية للمصارف وتحسين صافي الذمة المالية وقاعدة الأصول ، والاشراف على الحيطة المالية ، وترشيد المصارف أنفسها ، واعدادها للخوض . وتشمل أنشطة البرنامج الغاني المذكور كذلك اعادة هيكلة المصرف المركزي وتعزيز قدرته على اتباع قواعد الحيطة المالية . وفي مجال السياسة العامة ، تضمن البرنامج تحرير سوق المال ، والانتقال من نظام الاشراف المباشر على أسعار الاقراض إلى عمليات السوق المفتوحة وتحرير سوق النقد الأجنبي . وفي مجال اقامة المؤسسات ، صدر قانون مصرفي جديد وقانون جديد للمصرف المركزي ، ويجري إعداد قانون خاص بالمؤسسات المالية غير المصرفية . وتجري أيضا دراسة عن قطاع التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية ، بغية ادخال ما قد يلزم من اصلاحات عن هذا القطاع الفرعي .

جيم - السلع الاساسية

٣١ - أجرى الأونكتاد طوال الفترة التي يتناولها التقرير دراسات وتحاليل عن تطورات مختلف أسواق السلع الاساسية ، وتحرير أنظمة تسويق الصادرات وأثرها على سياسات التصدير الوطنية ، ودور الدولة وقطاع المشاريع التجارية في تصدير هذه السلع ، والآثار المترتبة على استخدام البورصات السلعية وخلاف ذلك من آليات التجارة الدولية . والمقصود من هذه الدراسات والتحاليل هو الاسهام في تحسين شفافية الاسواق ومساعدة المسؤولين عن وضع السياسات العامة في البلدان النامية .

٣٢ - والغرض من أحد هذه المشاريع هو تحديد مشاريع التجهيز المجدية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الاساسية وتدبير التمويل اللازم لها . ووضع هذا المشروع ، الذي جاء تمويله من حكومة اليابان وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة والبلدان المستفيدة . ويقوم أحد الخبراء في الوقت الراهن بتقدير امكانات زيادة الاستثمار في تجهيز السلع الاساسية في الكاميرون ، وسيعقد بعد ذلك اجتماع مائدة مستديرة في هذا البلد . وبعد انتهاء المرحلة التجريبية ، سيجري تقدير للوقوف على ما إذا كانت هناك فائدة من تمديد أنشطة المشروع إلى بلدان نامية أخرى تعتمد على السلع الاساسية .

٣٣ - وبدأ العمل لانشاء نظام لجمع المعلومات المتعلقة بالسلع الاساسية وتحليلها بالحاسبات الالكترونية الدقيقة (ميكاس) (MICAS) ، بدعم من حكومة ايطاليا . والهدف من هذا النظام هو تزويد البلدان النامية بقاعدة محسنة لاتخاذ القرارات على أساس قوى السوق فيما يتعلق بالاستثمار والتنويع والتسويق في ميدان سلعها الاساسية . ومن المتوقع أن تستفيد البلدان الافريقية من هذه الانشطة .

٣٤ - وصاغ الأونكتاد مشروعا عنوانه "تحسين سياسات البلدان النامية لتصدير السلع الاساسية" . والغرض من هذا المشروع هو مساعدة البلدان النامية في صوغ سياسات التصدير ، ولا سيما بالنسبة للسلع الزراعية ، تأخذ في حسبانها زيادة التفاعل مع أنظمة التسويق الدولية ، وامكانيات الاشتراك في تصدير منتجات غير تقليدية ، وانتهاج نظم جديدة للتسويق المحلي . ويتوخى المشروع عقد سلسلة من حلقات التدارس في أفريقيا وفي مناطق أخرى ، لتسهيل تبادل الخبرات فيما بين البلدان التي تصدر نفس السلع ، والتي تضع سياسات جديدة للتصدير أو الراغبة في وضعها . وقد أعربت منظمة الوحدة الافريقية عن اهتمامها بالاشتراك في رعاية عدد من هذه الحلقات . ويجتهد الأونكتاد في المرحلة الحالية في البحث عن مصادر لتمويل المشروع .

٣٥ - ويوفر برنامج الأونكتاد "ادارة وسياسات واردات السلع الغذائية" ، بدعم من حكومتي ايطاليا وسويسرا ، مساعدة للبلدان الافريقية في الشراء من خلال أنشطة مختلفة . وعقدت حلقات تدارس في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ حول التجارة الدولية في الأرز والسكر في كل من السنغال وغامبيا وغانا ومالي وموريتانيا والنيجر . وقدمت مشورة عن الشراء الدولي للقمح والأرز والذرة لهيئات المشتريات الحكومية في كل من تونس وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومدغشقر . وعلاوة على ذلك ، قدمت منح دراسية لمسؤولين في مؤسسات تجارية حكومية في تونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال .

٣٦ - واستكمل الأونكتاد الأعمال التمهيدية المتعلقة باجراء تحليل احصائي لدور قطاع المعادن في ٣٠ بلدا ، من بينها بوتسوانا وتوغو وزائير وزامبيا وموريتانيا وناميبيا . وعلى وجه التحديد ، أجريت تحاليل تفصيلية لقطاع المعادن في زمبابوي والمغرب ، اللذين لديهما قطاعات هامة للمعادن غير الوقودية . وعقدت حلقة دراسية اقليمية لمسؤولين حكوميين معنيين بصوغ السياسات المتعلقة بقطاع المعادن في عام ١٩٩٣ .

٣٧ - وعقد الأونكتاد كذلك حلقة دراسية في المغرب عن دور قطاع المعادن في التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، جاء تمويلها إلى حد كبير من مساهمات بموارد خارجة عن الميزانية من السويد والنرويج . وتناولت الحلقة الدراسية عددا من القضايا ، من بينها التنقيب وتقدير الموارد ، والتعدين على المستويين الصغير والحرفي ، والاستثمار ، والاعتبارات البيئية ، ودور المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التقنية والمالية لقطاع المعادن في أفريقيا . وتستعمل الاستنتاجات التي توصلت إليها الحلقة الدراسية لاعداد مقترح بشأن التعاون التقني لقطاع المعادن في هذا الاقليم ، في اطار البرنامج المشترك بين الاقطار لإفريقيا في سياق دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (١٩٩٣-١٩٩٦) .

٣٨ - ويستهدف التعاون التقني من جانب الأونكتاد في مجال السلع الأساسية والتنمية المستدامة تحسين فهم الروابط بين القطاع السلعي والبيئة ، الأمر الذي يسهل صوغ وتنفيذ سياسات تضمن استدامة التنمية . وأجريت أربع دراسات في عام ١٩٩١ حول هذه الروابط ، شملت الزراعة ومصايد الأسماك والتعدين والحراجة ، بتمويل من حكومة هولندا ، ونوقشت في اجتماع مائدة مستديرة اشترك فيه خبراء أفريقيون .

٢٩ - ووفرت حكومة هولندا كذلك اعتمادات في عام ١٩٩٣ لاجراء دراسات مقارنة عن الاثر البيئي المترتب على انتاج سلعة أساسية معينة في بلدان مختلفة في ظل سياسات اقتصادية وبيئية مختلفة . ومن المتوقع أن تلقي هذه الدراسات أضواء على اختيار السياسات وتقنيات الانتاج الواجب اتباعها من أجل استدامة انتاج السلع الاساسية المعنية . ولم يستكمل ، حتى وقت إعداد هذا التقرير ، اختيار السلع ، ولكنه سيشمل البلدان الافريقية .

٣٠ - وسيمول برنامج الامم المتحدة الانمائي في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٣ سلسلة من الدراسات الافرادية القطرية عن أثر السياسات التجارية والسلعية وأثر القواعد البيئية في البلدان المستوردة . ويجري حاليا اختيار البلدان ، وسيتضمن ذلك البلدان الافريقية . ويخطط الاونكتاد كذلك لانشطة في ميدان التعاون التقني تتناول ادماج التكاليف البيئية في أسعار السلع الاساسية وتشجيع انتاج السلع المستحبة بيئيا والاتجار فيها ، وهي سلع تنتج البلدان الافريقية عددا كبيرا منها .

دال - ادارة البيانات

٣١ - تشكل المساعدة في ادارة البيانات الجمركية ، التي تقدم من خلال نظام الاونكتاد الآلي للبيانات الجمركية (اسيكودا) ، أهم جوانب التعاون التقني في هذا المجال . ويساعد برنامج "أسيكودا" السلطات الجمركية في البلدان النامية في تجهيز الاعلانات الجمركية ، ومراقبة الافراج عن البضائع ، وتوليد بيانات تجارية ومالية موثوق منها وفي الوقت المناسب . ويغطي النظام طائفة واسعة من الوظائف الجمركية ، بما في ذلك مراقبة بيانات الشحنات ، والاعلانات عن البضائع ، وادارة المخازن ، والفحص والترخيص . وتم تركيب النظام في ١٨ بلدا أفريقيا[٣] . وفضلا عن ذلك ، أنشئ مركز للحاسبات الالكترونية تابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في لومي في توغو ، من أجل تسهيل الادارة اليومية وتوفير مرافق للتنسيق والتدريب . ويموّل برنامج "أسيكودا" من عدة بلدان مانحة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق التنمية الاوروبي والبنك الدولي .

٣٢ - وتمت الموافقة مؤخرا على مشروع ممول من الجماعة الاقتصادية الاوروبية لانشاء مركز اقليمي لنظام "أسيكودا" في لوساكا في زامبيا ، وتجري حاليا مفاوضات بشأن انشاء مركز مماثل في ليبرفيل في غابون ، لصالح الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى . واعد الاونكتاد كذلك مقترحا بشأن مشروع لتسهيل التجارة يشمل الـ ١٨ دولة الاعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية . ووضع المقترح استجابة لطلب من أمانة المنطقة ، وينظر برنامج الامم المتحدة الانمائي في تمويله في الوقت الراهن .

٣٣ - وتتضمن الأنشطة المتصلة بتدابير مراقبة التجارة خلال الفترة انشاء نظام الأونكتاد لترميز تدابير مراقبة التجارة ، وتوحيد قاعدة بيانات الأونكتاد لتدابير مراقبة التجارة ، وإعداد تحاليل احصائية ذات صلة للبلدان النامية . والغرض من هذه البرامج هو تسهيل التجارة عن طريق زيادة شفافية شروط التجارة . واستعملت المعلومات المتولدة من هذه الأنشطة ، على سبيل المثال ، لتعزيز المفاوضات داخل منطقة التجارة التفضيلية . وتعاون الأونكتاد أيضا مع مركز التجارة الدولية لانشاء شبكة للمعلومات التجارية في بلدان منطقة التجارة التفضيلية ، لاستعمالها في أنشطة ترويج الصادرات .

هاء - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٣٤ - اضطلع الأونكتاد بطائفة من الأنشطة الهادفة الى تسهيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الافريقية . ففي بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ، قدمت مساعدة للنقل البحري الساحلي ، وفي وضع تعريفة خارجية مشتركة ، والتعاون النقدي والمالي على مستوى المشاريع التجارية . وقدمت مساعدة أيضا للاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى في مجال قواعد المنشأ وتنسيق التجارة والجمارك ، ووضع تعريفة خارجية مشتركة . وفي الجنوب الأفريقي ، أعدت مذكرات وملخصات من أجل بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا في مفاوضاتها مع جنوب أفريقيا بشأن الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي . وحصلت منطقة التجارة التفضيلية كذلك على مساعدة في مجالات مثل تنسيق النقد والمدفوعات ، وتيسير التجارة ، والتحول إلى الحاسبات الالكترونية ، وتنسيق البيانات الجمركية .

٣٥ - وتضمنت أنشطة التعاون التقني في قطاع المشاريع التجارية تنظيم بعثات من منظمي المشاريع الأفريقيين إلى الأرجنتين ومن الرأس الأخضر إلى جزر الكناري . وعقدت كذلك لقاءات رفيعة المستوى بين مسؤولين في المصارف المركزية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بشأن تمويل التجارة . وعقدت كذلك حلقة دراسية عن توسيع التجارة بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، كما أجريت دراسات بشأن تحديد مشاريع مشتركة بين كوت ديفوار وأمريكا اللاتينية .

واو - النقل والمرور العابر (الترانزيت) والمواصلات

٣٦ - تشكل مشاكل النقل والمواصلات ، والمرور العابر والمشكلة العامة المتعلقة بحركة الأشخاص والبضائع والخدمات في أفريقيا عائقا هاما أمام التجارة والتنمية في المنطقة ، لا سيما بالنسبة للبلدان غير الساحلية . وكذلك تعد قلة مرافق النقل والمواصلات الوافية أو الكفؤة من بين العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التكامل الاقتصادي الأفريقي . وتستكمل أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في مجال النقل البحري

والنقل المتعدد الوسائط بانشطة تتعلق بالبلدان غير الساحلية ؛ وهي تتضمن معا انشطة تتعلق بالسكك الحديدية والطرق البرية والموانئ وأرصفة البضائع الجافة والنقل المتعدد الوسائط وترتيبات المرور العابر وترتيبات متابعة البضائع المشحونة ومناولتها طوال خط سيرها (بما في ذلك ترتيبات المرور العابر) وامكانية الوصول إلى الموانئ ومرافق الموانئ . وترد في الفقرات التالية بعض المعلومات الاضافية بشان هذه الانشطة ، ويرد مزيد من التفاصيل بشأنها في الوثيقة TD/B/WP.76 ، الفقرات ١١٩-١٣١ و١٣٧-١٤٣ .

٣٧ - واجرى الاونكتاد سلسلة من دراسات الجدوى بخصوص انشاء خدمة نقل بحري داخل المنطقة على امتداد ساحل أفريقيا الغربية الوسطى ، من داكار في السنغال حتى لواندا في أنغولا . وتشير هذه الدراسات إلى أن استثمارا بحريا قدره ٦٠ مليون دولار أمريكي يمكن أن يكون ذا جدوى مالية ويمكن أن يوفر دعما هاما لتوسيع نطاق التجارة والتنمية على مستوى هذه المنطقة الفرعية . وسوف يقدم النظام مبدئيا خدمة مرة كل أسبوعين للركاب ، والتجارة بين بلدان المنطقة ، والبضائع المعاد شحنها دوليا وحصل المشروع على تصديق من اجتماع عقد في نيسان/ابريل ١٩٩٣ لمتعهدين اقتصاديين من القطاعين العام والخاص ، وممثلين لحكومات البلدان في غرب أفريقيا ، ومؤسسات مالية دون اقليمية ، ومنظمات غير حكومية . وأنشئت لجنة للتنفيذ صلاحيتها الاساسية هي استكمال الجوانب المالية والتشغيلية للمشروع ، والتحرك رهنا بالوصول إلى نتائج مرضية ، صوب تنفيذ هذه الخدمة خلال سنتين .

٣٨ - وهناك أنشطة أخرى للأونكتاد في مجال التعاون التقني المتصل بالنقل البحري تنفذ في أفريقيا ، ويكون ذلك أحيانا بالتعاون مع هيئات أخرى . وهي تركز على تنظيم الموانئ وادارتها وعملياتها وتطويرها ، وتعزيز القدرات التقنية لسلطات الموانئ فيما يتعلق بالتخطيط ، وتحديد التعريفات ، ومحاسبة التكاليف ، واقامة مؤسسات التدريب . وعلى سبيل المثال ، اشترك الأونكتاد في مجال ميكنة الموانئ وادارتها في سان تومي ، وفي تنسيق التعريفات والمحاسبة في موانئ في غرب ووسط أفريقيا .

٣٩ - وفي مجال التشريعات البحرية ، تم إعداد مشروع قانون بحري لاثيوبيا ، وتجري مناقشته في الوقت الراهن مع فريق من النظراء الوطنيين . ويتضمن المشروع إعداد مشاريع قوانين ولوائح بشأن الادارة البحرية ، والسلامة البحرية والتلوث ، والقانون التجاري البحري ، وقواعد الموانئ والمرافئ .

٤٠ - ويقدم التعاون التقني كذلك لدعم إعداد مبادئ توجيهية لتنسيق وتحديث التشريعات البحرية الوطنية للبلدان الاعضاء في المؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا المعني بالنقل البحري . ويستلزم المشروع ، في جملة أمور ، استعراض مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون البحري ، التي قد توصي الدول الاعضاء في المؤتمر الوزاري بالانضمام إليها ، مراعاة للآثار الاقتصادية والتكنولوجية المترتبة على ذلك . وستسدى المشورة للبلدان الاعضاء في المؤتمر الوزاري في اطار متابعة توصيات التقرير فور اعتماده من قبل اللجنة المخصصة المعنية بالتشريع البحري المنبثقة عن المؤتمر الوزاري .

٤١ - وتتضمن أنشطة التعاون التقني المستكملة في مجال النقل المتعدد الوسائط المرحلة الثانية لبرنامج تيسير النقل المتعدد الوسائط لصالح اثيوبيا . وأجرت المرحلة الاولى تحليلا لطرق تحسين النقل الدولي لاثيوبيا ، بينما ركزت المرحلة الثانية على إعادة صياغة الصكوك القانونية المتصلة بالنقل الوطني ، وعلى نشر المعلومات التقنية ، وعلى وضع تحسينات تشغيلية لحركة البضائع في اثيوبيا . وستتناول المرحلة الثالثة تيسير التجارة والنقل ، وتشريعات النقل ، وعمليات الحاويات .

٤٢ - ومن بين المشاريع الاخرى التي سيبدأ تنفيذها في عام ١٩٩٣ برنامج تيسير النقل المتعدد الوسائط لصالح موزامبيق ، الذي يأتي جزء من تمويله من برنامج الامم المتحدة الانمائي والجزء الآخر من حكومة موزامبيق ، سحبا على قرض وافقت عليه المؤسسة الانمائية الدولية مؤخرا . والغرض من هذا المشروع هو اصلاح جوانب نقص الكفاءة في نظام النقل والتجارة في موزامبيق . وقد وضعت وثيقة مشروع تغطي مرحلة المشروع الاولى . وستتضمن هذه المرحلة: (١) استعراض الوضع القائم فيما يتعلق بقواعد النقل والتجارة والوثائق والاجراءات المتصلة بذلك ؛ (٢) تعيين التدابير الممكن ادخالها ؛ (٣) تحديد المؤسسات المتعارضة والمسار الحاسم للاصلاحات الادارية اللاحقة . وستعد كذلك لادخال نظام "أسيكودا" في ادارة الجمارك في موزامبيق .

٤٣ - وينفذ الاونكتاد ثلاثة مشاريع دون اقليمية تتناول النقل العابر . ويشتمل كل مشروع على عنصرين منفصلين ، وإن كانا مكملين لبعضهما بعضا ، أي حركة المرور العابر ودعم النقل . وتغطي هذه المشاريع دول الجنوب الافريقي ، وغرب ووسط افريقيا ، وشرق ووسط افريقيا ، على التوالي . والغرض الرئيسي من عنصر دعم النقل في هذه المشاريع هو انشاء نظام معلومات للوجستيات النقل اسمه نظام توفير المعلومات الخاصة بالبضائع مقدما ، من أجل توفير بيانات تستعمل في كل من

العمليات اليومية وتخطيط الادارة . ويرد وصف أكثر تفصيلا لهذا المشروع في الوثيقة TD/B/WP/76 ، الفقرات ١٣٦-١٣٨ . وتم تركيب هذا النظام في عدد من خطوط السكك الحديدية الافريقية وكذلك في عدد من الموانئ . وسوف يمدد النظام ، في حدود الموارد المتاحة ، كي يشمل جميع وسائط النقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء . وتجري مناقشات حاليا مع عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف بغية تركيب وحدات منتقاة من هذا النظام (ولا سيما وحدة متابعة السكك الحديدية) في بلدان أفريقية أخرى .

٤٤ - وتشكل تنمية الموارد البشرية والمؤسسات عنصرين مهمين من أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا . وفي مجال النقل البحري ، يوجد برنامج التدريب في ميدان النقل البحري "ترينمار" ، وهو برنامج أقاليمي يستهدف تنمية قدرات البلدان النامية على سد احتياجاتها الخاصة من التدريب في هذا القطاع وأن تسد ما يتعلق بذلك من احتياجاتها في ميدان تنمية الموارد البشرية . ويقوم البرنامج على أساس ما يلي: (١) وضع منهجية موحدة للتدريب ونشرها واستعمالها لدى مؤسسات البلدان المشتركة ؛ (٢) التعاون فيما بين هذه المؤسسات ، مع تنظيم ذلك عن طريق شبكات اقليمية ، بقصد تحسين المعايير وتجنب ازدواج الجهود وتقاسم النواتج . ويدخل التنسيق والدعم من أجل هذا التعاون ضمن أنشطة الاونكتاد الاعتيادية ، كما تمكّن المشاريع التي ترعاها جهات مانحة من توفير الدعم على الصعيدين الاقليمي والوطني .

٤٥ - وتغطي مشاريع "ترينمار" الجارية كلا من الجزائر ومصر والمغرب . ويجري إعداد مشاريع على الصعيد الوطني لكل من بنن وتوغو والرأس الاخضر والسنغال ومدغشقر . ويجري كذلك إعداد مشاريع على المستوى دون الاقليمي تشمل بلدان المغرب العربي وأنغولا وموزامبيق وغرب ووسط أفريقيا ودول المحيط الهندي .

زاي - <u>تنمية الموارد البشرية</u>

٤٦ - في عام ١٩٩٠ ، اتبع الاونكتاد النهج البنيوي المتبع في اطار "ترينمار" ، في استهلال برنامج التدريب في مجال التجارة الخارجية "ترينفورتريد" ، الذي يستهدف تنمية موارد البلدان النامية البشرية في مجال التجارة الخارجية والخدمات المتصلة بالتجارة . ويستند البرنامج إلى مبدأين ، هما أن التدريب يكون أكثر كفاءة إذا جرى على المستوى الوطني أو دون الاقليمي أو على كليهما ، وأن التعاون فيما بين البلدان وتقاسم موارد التدريب (مثل المواد التعليمية) بين مؤسسات التدريب يقلل تكاليف التدريب ويحافظ على معايير دولية رفيعة المستوى[٣] .

٤٧ - ووضع برنامج "ترينفورتريد" ثلاثة برامج اجمالية للتدريب لها صلة مباشرة باحتياجات أفريقيا ، هي "التجارة مع بلدان السوق الموحدة للجماعة الاوروبية" من أجل بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الأعضاء في اتفاقية لومي ، و"التجارة في السلع الاساسية ، والصفقات الآجلة والخيارات" ، و"سياسات التجارة الوطنية" (الذي سيكون متاحا في نيسان/ابريل ١٩٩٣) . وعقدت عدة حلقات تدارس استعملت البرنامجين الاجماليين الاولين في عام ١٩٩٢ في أفريقيا ، بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي وصناديق استئمانية مقدمة من حكومتي فرنسا وايطاليا . وسيستهل برنامج على المستوى دون الاقليمي في نطاق برنامج "ترينفورتريد" في بلدان المغرب العربي في عام ١٩٩٣ ، بتمويل من حكومة لكسمبرغ . ويجري البحث كذلك عن تمويل لاقامة شبكة لبرنامج "ترينفورتريد" في أفريقيا جنوب الصحراء .

ثانيا - المجالات التي تتطلب مزيدا من التركيز والاهتمام

٤٨ - يتضح من الاستعراض العام السابق أن أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا تطورت مع مرور الوقت وتشمل المجالات الرئيسية لولاية الاونكتاد . والنتيجة هي أن أنشطة الاونكتاد الجارية في مجال التعاون التقني تعالج بالفعل كثيرا من المجالات المحددة في البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا التي تدخل في نطاق ولاية الاونكتاد . غير أن دور قطاع المشاريع التجارية والحاجة إلى اشراك المنظمات غير الحكومية مجالان اضافيان للتركيز في البرنامج الجديد لافريقيا ، وسيولي الاونكتاد مزيدا من العناية لهذه الابعاد في أنشطته المقبلة . وعلاوة على ذلك ، ونظرا للتطورات والاتجاهات الحالية في أفريقيا ، يبدو أن المجالات التالية تستوجب عناية خاصة في أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني في المنطقة: دعم برامج التكيف الهيكلي وغيرها من برامج الاصلاح ؛ التعاون والتكامل الاقليميان ؛ تطوير الهياكل الاساسية للنقل والمواصلات ؛ تنويع الانتاج والتجارة ؛ الاستثمارات الاجنبية ؛ دعم قطاع المشاريع التجارية ؛ وما يتصل بذلك من برامج التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية . وترد فيما يلي اشارات أكثر تحديدا لمجالات يمكن أن تعزز فيها أنشطة الاونكتاد في ميدان التعاون التقني .

ألف - دعم برامج التكيف الهيكلي وغيرها من برامج الاصلاح

٤٩ - ينبغي للسعي المستمر وراء عمليات الاصلاح في أفريقيا وتعميق الجاري منها أن يشكل أساسا لجهود أخرى من أجل النهوض بالنمو والتنمية في المنطقة . وينبغي أن تتحرك هذه البرامج الآن من مرحلة التثبيت صوب نهج يركز على الناس ويتوجه للنمو . وستصبح البرامج القطاعية هامة في هذه المرحلة .

٥٠ - وقد ثبت من التجربة أن تصميم البرامج القطاعية وتنفيذها عملية معقدة ينبغي الا توجهها معايير الكفاءة والميزة المقارنة وغير ذلك وحسب ، بل ينبغي لها أيضا أن تشمل الفاعلين والمستفيدين . وفي هذا الصدد ، تفتقر بلدان أفريقية كثيرة إلى الخبرات التقنية اللازمة لها لصوغ ووضع وتنفيذ البرامج القطاعية ، ومن ثم ستحتاج إلى مزيد من الدعم .

٥١ - فعلى سبيل المثال ، يهم تحرير التجارة والسياسة التجارية في اطار التكيف الهيكلي العديد من البلدان الافريقية بدرجة كبيرة . وقد ترغب الحكومات التحرير ولكنها كثيرا ما تواجه مقاومة محلية . وقدم الاونكتاد مساعدة لبعض البلدان الافريقية في الموازنة بين مزايا ومساوئ مختلف تدابير السياسة العامة ، ولكن تحتاج بلدان أخرى إلى دعم من أجل فحص تلك المسائل وايجاد حلول ملائمة في اطار القواعد المقبولة عادة للتجارة الدولية ، ودون المساس بمصالحها الوطنية ، والمفروض أن يعمل هذا النوع من الدعم على ايجاد اتفاق في الآراء محليا على أن تحرير التجارة ممكن في وسط رشيد ومنصف وشفاف للتجارة الدولية .

٥٢ - والمجال الذي سبق وصفه بالتفصيل وكذلك مشروع القطاع المالي في غانا الذي سبق وصفه في الفقرة ٣٠ أعلاه ، ليسا الا قطاعين من قطاعات التكيف الهيكلي التي يمكن لمزيد من الدعم في ميدان التعاون التقني أن تعود فيها بفائدة على أفريقيا . ويمكن تعزيز دعائم برامج التكيف الهيكلي والاصلاح في أفريقيا من خلال تكثيف الجهود .

باء - <u>التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي</u>

٥٣ - يحدد البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا بشكل واضح النهوض بالتعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي بوصفه أحد البنود الرئيسية في استراتيجية تنمية أفريقيا في التسعينات . ويرد وصف لفوائد هذا الهدف وكذلك التوجهات الجديدة اللازمة لتعزيزه في الوثيقة TD/B/39(2)11 .

٥٤ - وسيلزم قدر كبير من التعاون التقني في كثير من المجالات الداخلة في نطاق اختصاصات الاونكتاد وبشكل خاص ، يشمل برنامج المراحل الستة المؤدي إلى انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية(٤) كثيرا من المجالات التي يشترك فيها الاونكتاد بالفعل في دعم البلدان الافريقية وتجمعات التكامل الاقليمية ودون الاقليمية وسيلزم تكثيف هذه الجهود ، بمساندة من المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، يذكر بأن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية "ستتخذ ... الترتيبات اللازمة لاقامة حوار براغماتي في مجال السياسة بين مجتمع

المانحين والتجمعات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ... وذلك لتحقيق أهداف أهما تعبئة الدعم من أجل وضع وتنفيذ مبادرات اقليمية" . (الوثيقة TD/B/CN.3/5 ، المرفق الثاني ، الفقرة ٤) .

جيم - تنمية الهياكل الاساسية للنقل والمواصلات

٥٥ - تبين الوثيقة TD/B/39(2)11 الاهمية القصوى التي تشكلها البنية الاساسية للنقل والمواصلات فيما يتعلق بتكامل المنطقة وتنميتها عامة . وستوجه مساهمة الاونكتاد في تحسين النقل والمواصلات في مختلف أنحاء القارة من خلال برنامج عقد الامم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في أفريقيا ، الذي يهدف إلى انشاء نظام كفء ومتكامل للنقل والمواصلات ليكون أساسا لتكامل أفريقيا ماديا وتسهيل حركة المرور داخل البلدان وبينها بغية النهوض بالتجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية بالجهود الذاتية . وترأس الاونكتاد الفريق العامل القطاعي الفرعي المعني بالنقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط ، ووضع بصفته هذه ترتيبات لصوغ استراتيجيات العقد على مستوى القطاعات الفرعية للنقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط .

٥٦ - وستنحصر اسهامات الاونكتاد الرئيسية في أنشطة العقد الثاني في مجالين:

- النقل المتعدد الوسائط ، بما في ذلك تسهيل حركة المرور إلى البلدان غير الساحلية ومنها ، وتنفيذ نظام الاونكتاد لتوفير المعلومات الخاصة بالبضائع مقدما ؛
- تنمية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي وتعزيز معاهد التدريب الافريقية من خلال برنامج الاونكتاد للتدريب في ميدان النقل البحري "ترينمار" .

وتتضمن المجموعة الاولى من البرامج التي تمت الموافقة عليها في اطار العقد الثاني ما مجموعه ١٥ مشروعا على المستوى دون الاقليمي . وتجري مناقشات مع منظمات حكومية دولية أفريقية بقصد استكمال هذه المقترحات ، كما أن البعض منها قيد نظر جهات مانحة حاليا .

دال - تنويع الانتاج والتجارة

٥٧ - يتطلب تنويع الاقتصادات الافريقية مستقبلا مزيدا من المثابرة والخيال والمبادرة من جانب جميع الجهات المعنية ، أي البلدان الافريقية نفسها . وشركاؤها في التنمية ، ومؤسسات التعاون التقني والتمويل المتعددة الاطراف . وستحتاج البلدان الافريقية إلى مساعدة في تحديد المجالات التي يجدي فيها التنويع وفي تقصي سبل تحقيق هذا الهدف . وسيلزم اجراء دراسات جدوى وغيرها من الدراسات حول السياسات

العامة من أجل التعرف على المجالات المحتملة للميزة النسبية على الأجل القصير والمتوسط والطويل والبت بالتدابير الوطنية اللازمة لتنويع المنتجات والتجارة . وفضلا عن ذلك ، لا تزال هناك حاجة إلى تحسين كفاءة طرق الانتاج المتبعة حاليا من أجل توليد الفائض اللازم لعمليات التجهيز الاضافية .

٥٨ - ويمكن تحسين دعم جهود البلدان الافريقية من أجل التنويع من خلال زيادة التعاون فيما بين الوكالات المعنية . وهنا بشكل خاص تمثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ومركز التجارة الدولية شركاء مهمين . ويمكن أن يسهم الأونكتاد في هذه العملية باستهلال برامج مشتركة بين الوكالات للتعاون التقني ، على نمط المشروع النيجيري الذي جاء وصفه في الفقرة ١٤ أعلاه . وسوف يمكن ذلك البلدان الافريقية من الاستفادة من المزايا الكبرى الناتجة من اتباع نهج متسع القاعدة ازاء التنويع . ويتحدد اختيار وكالات أخرى على أساس الجانب الخاص للمشكلة التي تجري معالجتها في كل بلد على حدة .

هاء - <u>الاستثمارات الأجنبية</u>

٥٩ - ظلت الديون وتدفقات الموارد إلى البلدان النامية من أهم ما ركز عليه الأونكتاد في مجال التعاون التقني على مر السنين . وبدأت القضايا المتصلة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا تحظى مؤخرا بمزيد من الاهتمام ، وذلك أولا نظرا للمكانة البارزة للقطاع الخاص في الوقت الراهن ، وثانيا لأن استمرار تناقص أموال المعونة الانمائية الثنائية الرسمية على المستوى العالمي يعني أن مزيدا من البلدان سيضطر إلى السعي للحصول على استثمارات أجنبية مباشرة لدعم مشاريعها . ومع ذلك ، ورغم الجهود الهائلة التي تبذلها بلدان أفريقية عديدة لاصلاح اقتصاداتها وتبسيط قوانينها واجراءاتها المتعلقة بالاستثمار ، لا تزال تدفقات الاستثمار المباشر إلى أفريقيا أقل من غيرها بين المناطق النامية . وطلب مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين إلى الأمانة أن تضطلع بدراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا لمناقشتها في الجزء الأول من دورته الأربعين .

٦٠ - وعلاوة على ذلك ، اعتمد الفريق العامل المخصص المعني بالاستثمار والتدفقات المالية في دورته الأولى برنامج عمل يقتضي تبادل الخبرات على أساس عروض قطرية بشأن السياسات والتدابير الوطنية والاقليمية والدولية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من التدفقات غير المنشئة للديون . والبرنامج مفتوح أمام جميع البلدان

الراغبة في الاشتراك فيه . ومع ذلك ، لم تعرض سوى مصر والمغرب ، من بين البلدان الافريقية ، إعداد دراسات افرادية . ويؤمل أن بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء سوف تستطيع أن تشترك في هذا البرنامج . والمفروض أن تساعد الدروس المستفادة من الدراسات المقترحة ومن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالاستثمار والتدفقات المالية البلدان الافريقية على ازالة بعض العراقيل المتبقية التي تعترض سبيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة .

واو - دعم قطاع المشاريع التجارية

٦١ - ترتبط تنمية قطاع المشاريع التجارية ارتباطا وثيقا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن قطاع المشاريع التجارية الواسع القاعدة والحيوي يخلق وسطا جذابا للاستثمار الأجنبي . وتتوسع برامج الأونكتاد الهادفة إلى تنمية قطاع المشاريع التجارية في أفريقيا ، ولكن هناك حاجة إلى زيادتها أكثر من ذلك . وسيتطلب الأمر توفير مساعدة لدعم برامج التصفية وتنفيذها ولمساعدة المشاريع التجارية الافريقية في العثور على شركاء في مشاريع مشتركة على كل من المستوى الوطني ودون الاقليمي أو الدولي .

٦٢ - ويلزم كذلك توسيع نطاق المساعدة التي تقدم إلى المنظمات غير الحكومية المتعلقة بقطاع المشاريع التجارية ، مثل الرابطات التجارية والغرف التجارية والصناعية . وستحتاج هذه المنظمات غير الحكومية الافريقية إلى دعم في البحث خارج الحدود الوطنية عن شراكات مجدية ، بغية تعزيز خبراتها . وأخيرا ، تحتاج بلدان أفريقية كثيرة إلى مساعدة كي تستفيد استفادة كاملة من التسهيلات الدولية القائمة لتشجيع مشاريع القطاع الخاص (مثل وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف) . ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع هذه الوكالة نفسها ، ومع المؤسسة المالية الدولية .

زاي - برامج التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية ذات الصلة

٦٣ - تفتقر بلدان أفريقية كثيرة إلى العاملين التقنيين اللازمين للسير قدما ببرامجها ، ولم تكن تنمية القوى العاملة وافية بشكل عام . ولا تقيم البرامج القائمة وزنا كافية للتعليم العلمي ولتنمية المهارات التقنية والافتقار إلى كتلة حرجة من المهارات الوسيطة ، وخاصة في مراتب الادارة ، يشكل عائقا هاما أمام التنمية .

٦٤ - ويتضمن الكثير من أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني التي جاء وصفها أعلاه عناصر كبيرة للتدريب التقني وتنمية الموارد البشرية ، وسيلزم تكثيف هذه البرامج ، مع زيادة التركيز على المديرين والعاملين في المستويات الوسطى ،

وثانيا ، ينبغي تمديد نطاق برامج التدريب كي تشمل العاملين في القطاع الخاص ، وهم الذين يتوقع منهم أن يكونوا الفاعلين الرئيسيين في عملية التنمية . وثالثا ، يمكن أن تكون الاستعانة بخبراء محليين وسيلة هامة لتنمية الموارد البشرية على الصعيدين الوطني والاقليمي . ويلاحظ ، على سبيل المثال ، انه في حين تشير التقديرات إلى أن انفاق الأونكتاد على أنشطة التعاون التقني في أفريقيا يمثل ٦١ في المائة من مجموع ما ينفقه الأونكتاد على أنشطة التعاون التقني ، لم يكن سوى ٣٤ في المائة من الخبراء/الخبراء الاستشاريين العاملين في مشاريع في عام ١٩٩٠ من أصل أفريقي(٥) . والخبرة الاستشارية من المجالات التي يتولد فيها النجاح من النجاح ، وعلى ذلك ، لا يكون من شأن زيادة الاستعانة بخبراء وخبراء استشاريين محليين الاسهام في رفع الثقة عندهم وحسب ، بل يمكن أن يؤدي ذلك فيما بعد إلى وجود قاعدة موارد واسعة داخل المنطقة تستطيع البلدان أن تستمد منها ما يلزمها .

٦٥ - وأخيرا ، يجب أن تصبح اقامة المؤسسات مجالا هاما في ميدان أنشطة التعاون التقني . وتلائم هذا المجال أنواع المساعدة اللازمة عندما تنتقل برامج التكيف من هدف التثبيت الاقتصادي على المستوى الكلي إلى النهج الانمائي من خلال الاصلاح القطاعي . وتحتاج مؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء إلى مساعدة . وفي القطاعات العامة التابعة لكثير من الادارات الأفريقية نال التدخل السياسي والمحسوبية بدرجة كبيرة من عرف الخدمة الرفيعة والنزاهة والمساءلة . وفي حالات كثيرة أصبحت النهج المتبعة حيال مختلف القضايا - سواء التقنية أو السلوكية - بالية حقا . وفي حالة القطاع الخاص ، سببت المناوآت أو السكوت على الاهمال ضعف المؤسسات .

٦٦ - وتوجد لدى الأونكتاد بالفعل الاتصالات الميدانية اللازمة لها كأساس للاضطلاع بدور أكثر نشاطا في جهود اقامة المؤسسات في البلدان الأفريقية ، ويمكن تمديد دعم الأونكتاد لجهود اقامة المؤسسات في أفريقيا كي يشمل تنمية الهياكل المؤسسية اللازمة للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ، مثل شركات التأمين ، وصناديق المعاشات التقاعدية ، ورابطات الادخار والاقراض ، وبورصات الأوراق المالية ، وغير ذلك من مؤسسات الأسواق المالية . ومن بين المجالات التي يستطيع الأونكتاد أن يتعاون فيها مع هيئات أخرى مختصة لدعم اقامة المؤسسات في المنطقة مجال تطوير الهياكل القانونية والمؤسسية والتقنية من أجل زيادة فعالية المؤسسات المالية والنهوض بقواعد الحيطة المالية عندها . وبالمثل ، سيلزم قدر كبير من جهود اقامة المؤسسات خلال أنشطة الأونكتاد لدعم برنامج أفريقيا للتكامل الاقليمي الذي يهدف إلى انشاء جماعة اقتصادية أفريقية بعد ٣٤ سنة من اليوم .

ثالثا - الموارد اللازمة لانشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا في المستقبل

٦٧ - حدث تحول أثناء الفترة قيد النظر في انفاق الاونكتاد على أنشطة التعاون التقني في أفريقيا ، ضمن جهود الاونكتاد ذاته للاستجابة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا . غير أن قدرة الاونكتاد على الاستجابة على هذا النحو وعلى الاسهام في البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا بصورة مماثلة تتوقف أيضا على شركائه في التنمية ، أي البلدان المتلقية والمانحة على حد سواء .

٦٨ - وكما يتضح من هذا التقرير ، توجد لدى الاونكتاد الدراية التقنية وكذلك الخبرة العملية التي تمكنه من الاسهام بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الكثير من أهداف البرنامج الجديد . ولكن ، تمشيا مع المبدأ الذي يقضي بانه ينبغي للبلدان الافريقية أن تحدد بنفسها أولوياتها في مجال التنمية ، يتعين عليها أن تقرر طبيعة الخدمات التي ترغب في أن يوفرها الاونكتاد في هذا الصدد .

٦٩ - ويجب في الوقت نفسه ادراك أن الطلبات التي يتلقاها الاونكتاد من البلدان النامية للحصول على تعاون تقني منها تتجاوز بالفعل بقدر كبير الموارد المالية المتاحة . ويتم تمويل أنشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني في معظمها من موارد خارجة عن الميزانية: فلا توجد لدى الاونكتاد اعتمادات في ميزانيته العادية يمكنه اتاحتها للانشطة القطرية أو الاقليمية . وكان بوسع الاونكتاد في الماضي أن يعتمد بدرجة كبيرة على برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ولا سيما على أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية الخاصة به ، لتمويل أنشطة التعاون التقني . غير أن موارد البرنامج الانمائي المخصصة لبرامجه الاقليمية خفضت لدورة برمجته للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ . وبشكل خاص ، انخفضت الموارد المتاحة للاونكتاد من أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية المخصصة في نطاق البرنامج الانمائي لافريقيا انخفاضا ملحوظا في عام ١٩٩٣ .

٧٠ - ومن ناحية أخرى ، زادت مساهمات الصناديق الاستئمانية في أنشطة الاونكتاد للتعاون التقني بدرجة كبيرة في السنوات الاخيرة ، خاصة من الجهات المانحة الثنائية . وبالاتفاق مع الجهات المانحة المعنية يخصص الكثير من هذه المساهمات لافريقيا على وجه التحديد . وعلى ذلك ، عوضت المساهمات من مصادر أخرى ، إلى حد ما ، انخفاض الموارد التي يوفرها برنامج الامم المتحدة الانمائي المتاحة للاونكتاد للاضطلاع بأنشطة في أفريقيا ، وإن لم تكن كل هذه المساهمات مخصصة لافريقيا على وجه التحديد .

٧١ - ومع ذلك لا يزال الوضع مضطربا ، وليس هناك ما يضمن أن الصناديق الاستئمانية المؤلفة من موارد خارجة عن الميزانية المتاحة للأونكتاد لأنشطة التعاون التقني في أفريقيا ستظل على نفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات الأخيرة . وهناك في الواقع بعض الأدلة على تباطؤ في المساهمات الثنائية ، نتيجة للضغط على التمويل الحكومي في البلدان المتقدمة ، وما يناظر ذلك من تخفيض في ميزانيات المعونة .

٧٢ - وهناك ادراك عام بأن أحد مقومات الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا هو أن تصبح هذه القارة أكثر تكاملا اقتصاديا ، اقليميا ومع الاقتصاد العالمي على حد سواء . ولاقامة المؤسسات وتنمية الموارد البشرية نفس القدر من الضرورة في هذا الميدان كمعظم الميادين الأخرى البالغة الأهمية لمستقبل أفريقيا . والأونكتاد على استعداد للاسهام في بلوغ هذا الجانب من البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا وغيره من الجوانب ، وذلك بمساعدة الحكومات الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية في تحديد احتياجاتها من التعاون التقني بمزيد من الدقة وكذلك بالاستجابة إلى طلباتها للحصول على الخبرات الاستشارية وغير ذلك من أشكال التعاون التقني . ولكن على البلدان والمؤسسات المانحة أن توفر للأونكتاد الموارد اللازمة للاستجابة إلى تلك الحاجات المحددة ، كي يتسنى لها الاضطلاع بذلك .

الحواشي

(١) يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا ، بما في ذلك قائمة المشاريع للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ لكل بلد على حدة ، في الاستعراض الشامل لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني الوارد في الوثيقتين TD/B/WP/76 وAdd.1 .

(٢) بنن ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، السودان ، غانا ، غينيا-بيساو ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، موريشيوس .

(٣) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا لبرنامج "ترينفورتريد" ، انظر الوثيقة TD/B/39(2)14 .

(٤) منظمة الوحدة الأفريقية ، "المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية" ، المادة ٦ .

(٥) TD/B/WP/67/Add.1 ، المرفق ، الجدول الشامن - باء .

- - - - -